مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٨٢٨

الأربعاء، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد بارو
	الصين	السيد شو تشونغشنغ
	فرنسا	السيدة غيغين محسن
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	نيوزيلندا	السيد رايت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاين
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2016/996)

1641786 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2016/996)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/996، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد فال.

السيد فال (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب المجلس للمرة الأولى منذ أن توليت منصبي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أعرض تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا يعرض التقرير المعروض على المجلس (S/2016/996) التهديدات الرئيسية التي يتعرض لها السلم والأمن في وسط أفريقيا، فضلا عن معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في الأشهر الستة الماضية، بالتشاور مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية.

فعلى مدى الأسابيع الخمسة الماضية، اجتمعت مع عدد من رؤساء الدول والحكومات على هامش مؤتمر القمة العربي - الأفريقي الرابع، في مالابو، وفي مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في ليبروفيل.

كجزء من اجتماعاتي الاستهلالية مع السلطات الوطنية، التقيت أيضاً مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة السياسيين في تشاد وسان تومي وبرينسيبي وغابون والكاميرون.

وبالرغم من الانتقال السلمي والناجح في جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت سابق من هذا العام، أدى اندلاع أعمال عنف مؤخراً إلى ارتفاع أعداد القتلى، مما يدل مرة أخرى على الهشاشة البالغة للحالة، فضلاً عن ما يمثله وجود الجماعات المسلحة في البلد من تهديد مستمر على المنطقة دون الإقليمية بأسرها. ويجري العنف في البلد حتى وهو يشرع في التعافي وجهود توطيد السلام. وبينما لا تزال هناك تحديات هائلة، فإن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى قد أحرزت تقدماً هاماً من خلال المشاركة مع الجماعات المسلحة عبر إطار رسمي. وقد أسفر ذلك عن اعتماد استراتيجية وطنية، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن والتي تدعمها ١١ من الجماعات المسلحة الرئيسية الـ ١٤.

إن المساعدة المستمرة من جانب الشركاء الدوليين، بما في ذلك المنطقة دون الإقليمية، ستكون مطلوبة لمساعدة البلد على تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وفي هذا السياق، أرحب بعقد مؤتمر المانحين الدولي في بروكسل الشهر الماضي، حيث قُدمت التعهدات الهامة صوب جهود الإنعاش وتحقيق الاستقرار. ومن الحتمي الآن أن تصرف تلك التعهدات على

وجه السرعة. وقد عزز مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعقود في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والرئيس تواديرا لتوطيد السلام ووضع البلد على طريق الإنعاش والاستقرار. وأيد مؤتمر القمة أيضاً مبادرة الاتحاد الأفريقي، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، التي سوف تسعى إلى تيسير اتفاق سلام مع الجماعات المسلحة. وسيواصل المكتب الإقليمي دعم الجهود الرامية إلى الحد من وجود الجماعات المسلحة والتهديد الذي تشكله.

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع اتفاق توسطت فيه الأمم المتحدة في مراكش، المملكة المغربية، بين جمهورية غينيا الاستوائية وجمهورية غابون لتقديم تقريريهما عن النزاع الحدودي الذي طال أمده إلى محكمة العدل الدولية. وما تبقى هو تصديق الطرفين على الاتفاق الخاص على الصعيد الوطني، الذي سيقدم لاحقاً إلى المحكمة. ويحدونا أمل صادق في أن تكون التسوية السلمية للنزاع الحدودي مصدر إلهام للبلدان الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة، من خلال التدليل على أن التسوية السلمية والقانونية متاحة وممكنة.

ومنذ الإحاطة الإعلامية السابقة إلى المجلس التي قدّمها سلفي (انظر S/PV.7718)، جرت الانتخابات الرئاسية في غابون وسان تومي وبرينسيبي. وفي بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية، ما فتئت التوترات السياسية الناجمة عن العمليات الانتخابية الأخيرة أو المقبلة تؤكد على أهمية الحوار السياسي الحقيقي والجامع، بما في ذلك بشأن الإصلاحات الديمقراطية المجدية لتعزيز الاستقرار على المدى الطويل. وسأواصل استخدام مساعيّ الحميدة للمشاركة مع الجهات الفاعلة السياسية ذات الصلة والمجتمع المدني بغية تشجيع التسوية السلمية للمظالم السياسية والاجتماعية -الاقتصادية المستمرة عن طريق الحوار الشامل وتدابير بناء الثقة، بالتشاور مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وبالمثل، سوف أواصل عرض المساعي الحميدة للأمم المتحدة لكفالة الإجراء السلمي للانتخابات التشريعية المقبلة في المنطقة.

إن الجهود الجماعية لبلدان حوض بحيرة تشاد في مكافحة الإرهاب قد أسفرت عن قدر كبير من النجاحات العسكرية والأمنية. وقد واصلت فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات العمليات عبر الحدود واستعادت جزءاً كبيراً من الأراضي التي تسيطر عليها جماعة بوكو حرام. ومع ذلك، لا تزال الجماعة تشنّ هجمات غير متناظرة، تستهدف المدنيين أساسا. ولا ينبغي الاستهانة بقدرتها على التسبب بالفوضى، وعلى هذا النحو، لا تزال جماعة بوكو حرام تشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي. وقد أسهمت أنشطة بوكو حرام إسهاماً كبيراً في تقويض التنمية وفاقمت المصاعب الاقتصادية في بلدان حوض بحيرة تشاد. إن حالة اللاجئين والمشردين داخلياً، وبخاصة النساء والأطفال، لا تزال مدعاة للقلق الشديد، لأن استمرار الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام قد أعاق وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المناطق المتضررة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قام المكتب الإقليمي، بصفته الأمانة العامة للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، بتنظيم زيارة لمكتب اللجنة إلى الكاميرون وتشاد لتقييم أثر العنف الذي تمارسه جماعة بوكو حرام.

وفي حين تتحمّل بلدان حوض بحيرة تشاد المسؤولية المالية عن مكافحة جماعة بوكو حرام، لا تكفي الموارد المتاحة لتمويل عمليات فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات وتقديم الدعم الفعال للأنشطة الإنسانية والإنعاش المبكر. إن الدعم في الوقت المناسب لفرقة العمل من حيث الأموال واللوجستيات والمعدات لا يزال حاسماً لتعزيز القدرة التشغيلية للقوة والحفاظ على التقدم المحرز. وسوف يظل القضاء التام

على الجماعة مسعى طويل الأجل من خلال العزم واليقظة المستمرين، بالاقتران مع اتباع نهج كلي يهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف، بما في ذلك التهميش والفقر المدقع. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ملحة إلى ضمان التمويل للإنعاش المبكر والأنشطة الإنمائية في المناطق المحررة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى إعادة إدماج المنشقين وأسرهم كلٌّ في مجتمعه. ويحدونا الأمل في أن ينعقد مؤتمر القمة المشتركة المقرر للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن جماعة بوكو حرام دون مزيد من التأخير، بهدف وضع استراتيجية إقليمية تعالج التحديات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم المنطقة في هذا المسعى.

(تكلم بالفرنسية)

لا يزال جيش الرب للمقاومة يمثّل تهديداً للأمن الإقليمي، وخاصة لسكان الجزء الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى وشمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال العدد الكبير من هجمات جيش الرب للمقاومة على المدنيين يتسبب في معاناة يعجز عنها الوصف وعواقب إنسانية خطيرة. كما ترتبط أنشطة هذه الجماعة بالصيد غير المشروع والاتجار بالأنواع البرية في المنطقة دون الإقليمية. ويجب أن نظل متحدين وعاقدي العزم في جهودنا لمكافحة جيش الرب للمقاومة.

ويحافظ المكتب الإقليمي على التزامه بشأن هذه المسألة، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لمواجهة جيش الرب للمقاومة ومعالجة آثار أنشطته، وكذلك من خلال جهود التنسيق. وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، سينظم المكتب الإقليمي في الأسبوع المقبل في عنتيبي، أوغندا، الاجتماع نصف السنوي لجهات التنسيق المعنية بجيش الرب للمقاومة. وفي آب/أغسطس الماضي، سافر فريق يتألف من ممثلين من مكتب الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى بريا وأوبو بجمهورية أفريقيا الوسطى لتقييم التهديد الذي يمثله جيش الرب للمقاومة. وبالمثل، في تشرين الأول/أكتوبر، قامت بعثة مشتركة من المكتب الإقليمي والاتحاد الأفريقي بزيارة إلى دونغو بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال هاتين الزيارتين، اجتمع الفريق مع شركاء مدنيين وعسكريين لمناقشة التدابير الرامية إلى التصدّي لجيش الرب للمقاومة.

ولا تزال الأمم المتحدة تشعر بالقلق إزاء الإعلان عن انسحاب القوات الأوغندية من فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، أفهم من أحدث الأخبار أن القوات ستظل في موقعها حتى نيسان/أبريل من العام المقبل.

ذا السحب من شأنه أن يؤدي إلى فراغ أمني سيستخدمه جيش الرب للمقاومة في التجول بحرية ومهاجمة سكان المناطق المعنية. وبالتالي، قد يقوض انسحاب القوات الأوغندية الجهود الجماعية ضد جيش الرب للمقاومة.

هذا العام، زادت حوادث القرصنة في خليج غينيا، مع تسجيل ٥٠ حالة في الوقت الحاضر. وللأسف، فإن مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا لم يدخل حيز التشغيل الكامل بعد وبه موظف واحد فقط يتولى إدارة العمليات اليومية وبرنامج الأنشطة والإدارة الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتجري حاليا عملية تعيين موظفين دائمين في المركز، وينتظر أن تستكمل بحلول نهاية العام.

ويسرني أن أفيد بأنه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مؤتمر قمة استثنائي للاتحاد الأفريقي في لومي واعتمد ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن البحري والسلامة والتنمية. ونحن

نرحب باعتماد الميثاق، الذي يسعى إلى منع الجريمة الوطنية والعابرة للحدود، بما في ذلك الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأنواع البرية والقرصنة.

ويظل الدعم المستمر من مجلس الأمن أمرا بالغ الأهمية من أجل تعزيز السلام والاستقرار في وسط أفريقيا. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا العمل مع الدول الأعضاء لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فول على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.